

على مستوى الشمال الغربي

تضم جهة الشمال الغربي أربع ولايات: **باجة** و**جندوبة** و**الكاف** و**سليانة**. وقد بلغ متوسط معدل الفقر بالجهة 25.8٪. وتعدّ المعتمديات الأوفر بالجهة **نبر** (45.4٪) و**الروحية** (40.7٪) و**ساقية سيدي يوسف** (39.7٪). في حين تعدّ معتمديات **جندوبة** (10.7٪) و**بوسالم** (16.6٪) و**سليانة الشمالية** (16.8٪) و**طبرقة** (16.7٪) الأقل فقرا.

على مستوى الوسط الشرقي

تضم جهة الوسط الشرقي أربع ولايات: **سوسة** و**المنستير** و**المهدية** و**صفاقس** بـ 56 معتمدية، مع معدل فقر متوسط قدره 11.7٪، غير أن معتمديات هذا الإقليم تعدّ غير متجانسة، حيث تسجل أدنى معدل فقر في **صفاقس المدينة** (2.5٪) والأعلى في معتمدية **شربان** (36.9٪) من ولاية **المهدية**. وإلى جانب المعتمديات المذكورة أعلاه، فإن أفقر المعتمديات هي **أولاد شامخ** (35٪) و**هبيرة** (33.4٪)، في حين سجّلت أدنى معدلات الفقر بالجهة في **صفاقس الغربية** و**صفاقس الجنوبية** بـ (3.0٪) لكنّيهما.

على مستوى الوسط الغربي

يتكون إقليم الوسط الغربي من ثلاث ولايات وهي **القيروان** و**القصرين** و**سيدي بوزيد**، ويعدّ هذا الإقليم أحد أفقر الجهات بالبلاد بمعدل 29.3٪. وقد سجّلت أعلى نسب فقر بـ: **حاسي الفريد** (53.5٪) و**جدليان** (53.1٪) و**العيون** (50.1٪)، وأدناها بـ: **سيدي بوزيد الغربية** (17.4٪) و**القصرين الشمالية** (18.9٪) و**سوق الجديد** (20.8٪).

على مستوى الجنوب الشرقي

يضمّ الجنوب الشرقي ولايات: **قابس** و**مدنين** و**تطاوين**. ويبلغ معدل الفقر في هذه الجهة 17.8٪. وتشهد ولاياته تفاوتاً في نسب الفقر، إذ تسجّل أعلى نسب فقر بمعتمدية **بني خداش** (36.9٪)، تليها معتمديتي **منزل الحبيب** (33.6٪) و**سيدي مخلوف** (33.4٪)، فيما تسجّل معتمديتي **قابس الجنوبية** (9.4٪) و**جربة حومة السوق** (9.5٪) أدنى نسب فقر بين معتمديات الجهة.

على مستوى الجنوب الغربي

يبلغ متوسط معدل الفقر في هذا الإقليم 18.2٪. تسجّل كل من معتمديات **بلخير** (31.2٪) و**السند** (27.2٪)، و**دوز الجنوبية** (25.9٪) أعلى نسب فقر في الجهة. أمّا معتمديات **توزر** (10.3٪) و**قبلي الشمالية** (12.3٪) و**قفصة الجنوبية** (15.4٪) فقد سجّلت أدنى معدلات الفقر من بين جميع الجهات.

الخلاصة

من أجل الحدّ من الفقر في تونس، يتعين أن تستهدف برامج التدخل الاجتماعي سكان المعتمديات الأشدّ فقرا. تساهم خريطة الفقر التي يقدمها هذا التقرير في رسم السياسات المثلى لتحقيق الأهداف التنموية والتقليص من الفقر والفوارق.